اشتروا أسهماً تشغيلية بنهاية العام الماضي

صناديق الأسهم الكويتية تترقب نتائج 2020 والتوزيعات

علاء مجيد

احتفظ مديرو الاستثمار بسيولة ترقبة بورصة الكويت على مؤشر مورغان ستانلي (MSCI) والتي حققوها نتيجة تسليم الأسهم القيادية للمؤسسات الأجنبية وفضلوا الترقب حتى يبدأوا في بناء مراكز استثمارية جديدة للعام 2021 كعادة مديري الصناديق مع بداية كل عام جديد، فكانت مشترياتهم للأسهم القيادية انتقائية وتباينت اتجاهاتهم بين البيع والشراء على أسهم البنوك وذلك خلال تعاملاتهم بنهاية شهر ديسمبر الماضي.

وترقبا لإعلان التوزيعات النقدية عن العام المالي 2020، اتجهت صناديق الاستثمار إلى زيادة الوزن النسبي لأسهم الشركات التشغيلية بالقطاعات الدفاعية، ويأتي ذلك الترقب على الرغم من تدفق الاستثمار الأجنبي للبورصة خلال تعاملات الشهر نتيجة توقعات بغياب التوزيعات النقدية هذا العام أو تراجعها بشكل كبير لأسهم القطاع المصرفي التي تسعى إلى تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي بزيادة الرسملة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

وبحسب الرصد الذي قامت به وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» لتغير قائمة أكبر الاستثمارات للصناديق الاستثمارية التي تركز على الاستثمار بالأسهم الكويتية وإفصاحات صناديق الاستثمار لتقاريرها الشهرية، فإن شهر ديسمبر شهد تحسنا بأداء غالبية الأسهم القيادية مع ارتفاع القيمة السوقية للبورصة 1,5٪ مقارنة بمستوياتها في نوفمبر لتصل إلى 32,2 مليار دينار بمكاسب شهرية بلغت 486 مليون دينار.

جاذبية الأسهم التشغيلية

هذا، وقد سيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم «أجيليتي» من خلال زيادة الوزن النسبي في 16 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في صندوقين استثماريين لحصته في السهم خلال شهر ديسمبر الماضي وشهد شهر ديسمبر دخول صندوق واحد إلى قائمة أكبر المستثمرين وهو صندوق كاب كورب المحلي مقابل عدم خروج أي من الصناديق من قائمة أكبر المستثمرين، كما زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم «زين» بارتفاع الوزن النسبي في 17 صندوقا استثماريا، وشهد شهر ديسمبر دخول 3 صناديق استثمارية الى قائمة أكبر المستثمرين وهي صناديق الرؤية والهدي الإسلامي وكاب كورب المحلي مقابل عدم الخروج اي من الصناديق من قائمة اكبر المستثمرين في السهم، كما طغى ارتفاع الوزن النسبي لسهم بوبيان للبتروكيماويات من خلال زيادة الوزن النسبي لعدد 3 صناديق استثمارية خلال شهر ديسمبر مقابل عدم انخفاض أي من صناديق الاستثمار وشهد شهر ديسمبر خروج صندوق واحد من قائمة أكبر المستثمرين وهو صندوق المركز الإسلامي مقابل عدم دخول اي من الصناديق ضمن قائمة أكبر المستثمرين خلال الشهر.

وتهدف صناديق الاستثمار المحلية تحقيق أقصى العوائد على أساس معدل المخاطر، وذلك من خلال التداول بالأسهم المدرجة في السوق المحلي وتوفير التنوع بين الشركات المدرجة في السوق المحلي من حيث القطاعات المختلفة موزعة على أساس السيولة والارتفاعات الرأسمالية والعوائد النقدية، حيث تقدم الصناديق أداة تتسم بالسيولة للمستثمرين الراغبين في الاستفادة من العوائد المستقبلية من صندوق استثماري يعمل حسب التنوع والسيولة العالية، فضلا عن أن الصناديق توفر أداة استثمارية تهدف إلى تحقيق عوائد تفوق الودائع التقليدية، كما أن الصناديق الاستثمارية تسعى إلى تحقيق أفضل العوائد للمستثمرين الذين لا يسعفهم الوقت أو لا يمتلكون الخبرة للدخول في الأسواق المالية وإدارة المخاطر التي تنطوي عليها.

إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة قريباً

عبدالله العجمي نائباً للرئيس التنفيذي للبتروكيماويات والغاز المسال في «كيبيك»

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي بالوكالة في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) حاتم العوضي تعميما بتعيين عبدالله فهاد العجمي في منصب نائب الرئيس التنفيذي للبتروكيماويات والغاز المسال بالشركة، وذلك اعتبارا من 1 فبراير 2021.

وعلمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة، أن شركة «كيبيك» تترقب تغييرا في مجلس إدارة الشركة قريبا، وذلك بعد خروج اثنين من المجلس.

عبدالله فهاد العجمي

مزادات لبيع 15 عقاراً غداً في «العدل».. بقيمة ابتدائية تبلغ 12,3 مليون دينار

طارق عرابي

تتوجه الأنظار صباح غد (الخميس) نحو وزارة العدل، حيث تشهد تنظيم 15 مزاداً عقارياً لبيع عدد من العقارات، من بينها 11 بناية استثمارية و4 بيوت سكن خاص في عدد من مناطق الكويت، تبلغ قيمتها الابتدائية مجتمعة نحو 12,3 مليون دينار.

وعلى صعيد البنايات الاستثمارية المعروضة بالمزايدة، سيتم عرض 3 بنايات استثمارية بمنطقة خيطان، وبناية أخرى في الفنطاس، إلى جانب بنايتين في كل من ميدان حولي والسالمية، كما من المقرر أن يتم طرح بنايتين أخريين في حولي، وبناية في الفحيحيل، وأخرى في الفروانية، حيث تعتبر الأخيرة هي الأعلى قيمة بين قائمة العقارات المطروحة بواقع 1,7 مليون دينار لبناية مساحتها 807 أمتار مربعة وتطل على شارعين بطن وظهر.

أما على صعيد البيوت، فسيتم عرض بيت في الصباحية مساحته 600 متر، وآخر في الجابرية مساحته 501 متر، وثالث في كيفان مساحته 500 متر، ورابع في الفحيحيل مساحته 600 متر، فيما يعتبر بيت كيفان هو الأعلى قيمة بين البيوت المطروحة، حيث يعرض بسعر ابتدائي 600 ألف دينار.

وفي حال تمت المزايدة على العقارات المطروحة، فإن القيمة الإجمالية للمزاد ستفوق السعر الابتدائي الإجمالي الذي يبلغ 12,3 مليون دينار، بينما وبحسب قوانين وزارة العدل فإن العقار الذي لا تتم المزايدة عليه سيحدد له موعد مزاد جديد يعرض من خلاله نفس العقار ولكن بعد خصم 10٪ من السعر الابتدائي المطروح.

تدوين رقم القاعدة فقط في البيان الجمركي

«الجمارك»: آلية جديدة لتسليم لوحات التصدير الكويتية عند المنافذ الحدودية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة انه تم اتخاذ قرار بعدم تسجيل او اعتماد لوحة التصدير الخاصة بالكويت في البيان الجمركي الصادر (المنافيست)، وذلك في المنافذ البرية والاكتفاء فقط بتسجيل رقم القاعدة (الشاصي)، وذلك لتجنب اعتماد أرقام اللوحات الصادرة من الجانب السعودي، حيث ستقوم وزارة الداخلية بعد الانتهاء من الإجراءات الجمركية داخل المنفذ بسحب اللوحات من المنافذ الحدودية الكويتية والحرص على عدم خروجها، وذلك للحفاظ على المال العام وأمن البلاد.

وفي التفاصيل، قالت المصادر ان اللجنة المشكلة من قبل الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للجمارك والإدارة العامة لأمن المنافذ البرية عقدت اجتماعات عدة خلال الفترة الماضية واتخذت قرارا بشأن وضع آلية مع الجانب السعودي لتسليم لوحات التصدير الكويتية عند المنافذ الحدودية.

وذكرت المصادر ان التعليمات الجمركية أعلاه تم تطبيقها منذ مطلع شهر يناير 2021.

خلال عام 2020.. مسجلة قفزة بـ 127٪ لتبلغ أعلى مستوياتها خلال آخر 14 عاماً

14,7 مليار دولار الاستثمارات السيادية المباشرة للشرق الأوسط في أميركا

الصناديق السيادية الخليجية تقود نمو الاستثمارات المباشرة لصناديق الشرق الأوسط بأميركا خلال 2020

محمود عيسى

أظهر تقرير صادر عن معهد الصناديق السيادية أمس، تحقيق الصناديق السيادية بالشرق الأوسط قفزة كبيرة باستثماراتها المباشرة في الولايات المتحدة خلال عام 2020، حيث قفزت بنسبة 127٪ إلى 14,72 مليار دولار، مقارنة مع مستوى 6,48 مليارات دولار خلال عام 2019.

وبهذه القفزة الكبيرة، يكون عام 2020 قد شهد أكبر تدفق استثماري مباشر للصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط الى الولايات المتحدة، وذلك خلال آخر 14 عاما، ويأتي ذلك على الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا التي فرضت نفسها على دول العالم خلال العام الماضي، ما دفع الصناديق السيادية بالمنطقة للبحث عن الاستثمار بالأسواق الأميركية في ظل هذه الأزمة.

ووفقا لبيانات المعهد، فقد شهد عام 2018 استثمارات مباشرة لصناديق الشرق الأوسط السيادية بالولايات المتحدة بقيمة 6,18 مليارات دولار، مشيرا الى أن هذا الرقم في تصاعد حتى بلغ أعلى مستوياته في العام الماضي، مدعومة بتعزيز الصناديق السيادية الخليجية لاستثماراتها في الولايات المتحدة في 2020 مقارنة مع الأعوام السابقة.

وقال التقرير انه برغم ابداء صناديق الثروة السيادية العالمية إعجابها دائما بالاستثمار في رؤوس الأموال في الولايات المتحدة، إلا أن صناديق الثروة السيادية الخليجية عكفت على تعزيز استثماراتها المباشرة على مدى فترات زمنية برغم انخفاض أسعار النفط لفترات طويلة وعمليات الإغلاق بسبب فيروس كورونا. وفي غضون ذلك وجدت صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط فرصة هائلة في الولايات المتحدة مرارا وتكرارا.

وباستثناء ايران او تركيا، فقد خصص المستثمرون السياديون في الشرق الأوسط كميات هائلة من رؤوس الأموال لاستثمارها لدى مديري الأموال الأميركيين، وشاركوا في تطوير العقارات الحضرية، وخصصوا أموالا للاستثمار في صفقات أضفت على الشركات الأميركية وضعا خاصا.

استثمارات ضخمة

وقال التقرير إن الهيئة العامة للاستثمار الكويتية وجهاز ابوظبي للاستثمار قد خصصا مبالغ ضخمة لاستثمارها من خلال أطراف آخرين، وفضلا الاستثمار المباشر في العقارات والبنية التحتية، واختيار فرص استثمارية في مؤسسات الملكية الخاصة.

وقاد صندوق الاستثمارات العامة السعودي عمليات الاستثمار في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة وقام صندوق الاستثمارات العامة برهانات كبيرة للاستحواذ على الأسهم الممتازة في الولايات المتحدة وأوروبا عندما ضرب فيروس كورونا بشدة، وحقق أرباحا في وقت لاحق.

وسجل جهاز أبوظبي للاستثمار وجهاز قطر للاستثمار تذبذبا في استثماراتهما المباشرة في الولايات المتحدة على مدار العقد، لاسيما بعد تذوق مرارة الخسارة المتمثلة في إنقاذ البنوك الكبيرة جدا التي كان الاعتقاد سائدا بأنها لا يمكن أن تفشل خلال الأزمة المالية العالمية.

تأثير إقليمي ودولي

وتعتبر صناديق الثروة السيادية في الخليج لاعبا إقليميا ودوليا مؤثرا بالاستثمارات المالية والتكنولوجية، وذلك بإجمالي أصول تبلغ 3 تريليونات دولار، ما يمثل نحو 37٪ من إجمالي الثروات السيادية في العالم.

وقد تمكنت هذه الصناديق من النمو بقوة خلال العقد الماضي، حيث عملت دول الخليج منذ سنوات على تغذية صناديقها السيادية بفضل عائدات النفط الضخمة، خاصة عندما كانت أسعار النفط الخام في أعلى مستوياتها، حيث وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 143 دولارا للبرميل في عام 2008.

وتضم منطقة الشرق الأوسط 4 من أكبر 10 صناديق في العالم، فيمثل حجم هذه الصناديق الأربعة 40٪ من إجمالي أصول الصناديق السيادية على مستوى العالم، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى خليجيا في حجم الأصول السيادية لتبلغ 1,17 تريليون دولار ثم السعودية بـ 876 مليار دولار، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بأصول سيادية بلغت 592 مليار دولار تليها قطر بأصول تبلغ 320 مليار دولار ثم عمان بـ 24 مليار دولار وأخيرا البحرين بـ 15 مليار دولار.